ما تعدد فيه النقل عن الفراء في ضوء معاني القرآن

الدكتور
حمدي محمود الجبالي
جامعة النجاح الوطنية

نابلس
كانون الثاني
1997 م

Abstract

It seems , from the previous evidences , discussions and from Al-Farra's texts , that the grammarians and the copyists and editors of the ideologies have tended to falsificate Al-Farra's thought as a result of their

remoteness from his texts in most cases . What comes before is just a distorted view to what was attributed to Al-Farra's of which he is clear . Such view is drawn upon strong evidences and not on mere postulations because of the availability of Al-Farra's books . On the other hand this view shows a confused and dark side of the study of syntax . Henceforth , there is need for revealing such falsification and plagiarism .

The controversialities and fancies in the same scholar's ideology is an obvious characteristic of distortion in grammarians and whatever copied from them . However , the wide gap between the scholars themselves , the reliance upon the narrated opinions of the scholar without viewing his books , the plurality of opinions of the same scholar and his going back on his words , the unavailability of his compilations , the numerous followers of the scholar or even the multiplicity of them , some of these or all together could be the reason for the existing confusion and inaccuracy in copying Al-Farra's thoughts and reviewing his beliefs .

يتناولُ هذا البحثُ، بالتحقيقِ والتوثيقِ، نُقولَ النحاةِ عن دارسٍ من أشهرِ الدارسين الأئمةِ الأوائل، وعلَمٍ من أعلامِ الدرسِ الكوفي، وهو أبو زكريا، يحيى بن زيادٍ الفراء، المتوفّى سنةَ سبعٍ ومائتين للهجرةِ (207 هـ).

ويلاحظُ دارس النحو، والمتتبع نُقول النحويين عن الفراءِ، تعدداً في النقل عنه، واختِلافاً في نسبةِ الآراءِ النحويةِ إليهِ، على الرغمِ من وجودِ مصدرٍ أصيلٍ، من مصادرِهِ، بين أيدِيهم، وهو كتابه الكبير (معاني القرآن)، يكشفُ عن مواقِفِه، ومذاهِبه في كثيرٍ من المسائل، ويوضحها بجلاءٍ، لا لَبس فيه، ولا غموض.

وقد جاء هذا البحثُ، ليكشفَ عن هذهِ الظاهرةِ، عن هذا التعددِ والاختلافِ في النقل عن الفراءِ، متّخذاً (معاني القرآن)، ما أمكن، مستنداً؛ لتحقيق القول في ما نُسِب إلى الفراءِ حقّاً، ونفْي ما نسب إليهِ، على جهةِ السهو، أو الغلطِ.

ولعلّ من الأسبابِ الكامنةِ وراء هذا التعددِ والاختلافِ في نقول النحويين عن الفراءِ، ونسبةِ الآراءِ إليهِ، عدم اطلاعِ النحاةِ، نقلةِ المذاهبِ على كتبِهِ، وهي بين أيديهم، ولو أنّهم فعلُوا ذلك، وعادوا إليها، لما وجدنا هذا الحشد الهائلَ من الآراءِ النحويةِ المنسوبةِ إليه، الّتي لم يقلْ بها البتّةَ، وإنّما اكتفى هؤلاءِ النقلةُ بالأخذِ، بعضِهم عن بعضٍ،

والركون إلى ذلك، حتّى غدا هذا النقلُ أمراً مسلّماً به عند الكثيرين، لا يأتيهِ الباطلُ من بين يديهِ، ولا من خلفِه.

ولنا أن نحملَ جزءاً من هذهِ المسائل، لا كلّها، على أنّها أقوالٌ أخرى متضادةٌ للفراءِ، ذُكرتْ في غير (معاني القرآن)، مما صنّفَ الفراء، ولم يصلْ إلينا، وهي ظاهرةٌ - أعني تعدد أقوال العالِمِ الواحدِ - لا يعدم دارس النحوِ وجودها، لدى الكثير من النحاةِ[1].

وليحقّقَ هذا البحثُ ما هدفَ إليهِ، على نحوٍ مضبوطٍ، سار وفقَ منهجٍ ثابتٍ، تمثّلَ في الآتي:

1- تتبع المسائل موضوع البحثِ ؛ لاستقصائِها والوقوفِ عليها، ما أمكن.

2- عد المسائل الّتي نُسبتْ للكوفيين، ووجدتُ للفراءِ فيها رأياً مختلفاً، من مسائل هذا البحثِ، فلا شك أن الفراء منهم.

3- بيان رأي الفراءِ، أو رأي الكوفيين فيها، مثبتاً كما نُقلَ.

4- اتخاذِ (معاني القرآن) مستنداً أصلاً، في تحقيقِ آراءِ الفراءِ وتوثيقِها ؛ لتأييدِ ما نُقلَ، أومعارضتِهِ، بنقْل النصوص، ما لزم الأمر.

5- الاستئناسِ، أحياناً، بأقوال الفراءِ، الّتي لم ترد في (معاني القرآن)، ووردتْ في كتبٍ أخرى.

وقد كانَتِ المسائلُ والآراء، الّتي وقفتُ عليها، وتلبثتُ عندها، نيفاً وأربعين مسألةً، نسقتُها، وبوبتُها، فكان منها هذا البحثُ.

القراءات القرآنية:

يذكر بعض الباحثين المحدثين أن الفراء لم يكن موقفُه من القراءاتِ موقفَ المعارضِ ، أو المتهجمِ ؛ لذلك ليس هناك دليلٌ على تهجمِهِ عليها، أو تخطئتِها[2]، ويرى هذا الفريقُ في أقوال الفراءِ، وآرائِهِ، وكتبِه أكثر من شاهدٍ على عنايتِهِ بالقرآن والقراءاتِ، وتحرجِهِ من مخالفةِ نصوصِ الكتابِ، وإن تعارضتْ مع القواعدِ الموضوعةِ[3].

وصفوةُ القول في رأي هذا الفريق، أن القراءاتِ القرآنيةَ وإن عدتْ من الشواذ في نظر النحويين البصريين، كان الفراء " يستشهد بها، ويصوبها، ويحتج بها"[4].

إلا أن المرء حينَما يمعن النظر في (معاني القرآن) يفجؤه موقفُ الفراءِ من القراءاتِ القرآنيةِ، المناقض لِما ذهب إليه هذا النّفر من الباحثين. فالفراء، وإن نص في فواتح كتابِه على أن "الكتاب أعرب وأقوى في الحجةِ من الشعر "[5]، وقفَ عند وجوهٍ من القراءاتِ القرآنيةِ، تزيد عن مائةِ وجهٍ ؛ راداً ومنكراً، أو مشذّذاً، أو مقبحاً، أو مضعفاً، أو مفاضلاً بينَها.

فمن القراءاتِ الّتي أنكرها وغلّطَ فيها أصحابها، قولُه معلّقاً على قولِه تَعالى: { وما تنزلتْ به الشياطين }[6]: " تَرفع النون. قالَ الفراء: وجاء عن الحسن { الشياطون }، وكأنّه من غلطِ الشيخ، ظن أنّه بمنزلةِ المسلمين والمسلمون "[7]. وقالَ عن القراءةِ السابقةِ في موضعٍ آخر: "ومما أوهموا فيهِ قولُه: { وما تنزلتْ به الشياطون }"[8].

بل إنّه كان لا يتحرج من إنكار قراءةِ شيخِه الكسائي، واتهامِهِ بالجهل بالتأويل والتفسير. قالَ مفسراً قولَه تَعالى: { والّذين آمنُوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتِهم }[9]: " يريد من مواريثِهم. وكسر الواو في الولايةِ أعجب إلي من فتحِها ؛ لأنّها إنّما تُفتح أكثر من ذلك إذا كانتْ في معنى النصرةِ. وكان الكسائي يفتحها، ويذهب بها إلى النصرةِ، ولا أراه عِلم التفسير "[10].

ومن القراءات الّتي شذّذَها، ووصفَها بالندور قولُه معلّقاً على قولِه تَعالى: { إن ابنك سرقَ}[11]: " ويقرأُ { سرقَ }، ولا أَشْتَهيها ؛ لأنّها شاذّةٌ "[12].

ومن القراءاتِ الّتي ضعفَها قراءةُ حمزةَ: {لا تحسبن الّذين كفروا معجزين في الأرضِ}[13] قال:" قرأَها حمزةُ {لا يحسبن} هاهنا. . . وهو ضعيفٌ في العربيةِ، والوجه أن تقرأَ بالتاءِ. . ."[14].

وإذا كان الفراء يتحرج أحياناً من رد القراءةِ، أو وصفِها بالقُبح، أو الشذوذِ، فأنتَ تراه يلجأُ إلى مقارنتِها بأخرى، والمفاضلةِ بينَهما، مستخدماً عباراتٍ من مثل: أجود، وأحسن، وأعجب الخ[15].

وربما يكون فيما سبقَ دليلٌ مقنع على أن الفراء تلبثَ عند حروفٍ كثيرةٍ، وخطّأ عدداً منها، وتهجم على قراءاتٍ سبعيةٍ، وأنّه لم يكن يقبلُ ما كان يشذّذُه نحاةُ البصرةِ ليحتج بهِ ويقيم عليهِ أحكامه.

الحديث الشريف:

ذكر أبو حيان أن الأوائلَ من أئمةِ النحاةِ البصريين والكوفيين تحاموا الحديثَ، وتركُوا الاحتجاج به على قواعدِ اللغةِ، والنحو، والصرفِ، ومنهم الفراء[16]. وقد تابع أبا حيان في هذا الرأي بعض المحدثين، الّذين أخرجوا الفراء ممن كان يستدل بالحديثِ، ورأوا أنّه مضى، كالبصريين والكسائي، لا يستشهد بهِ، وأنّه التزم بمنهج مدرستِه في هذهِ السبيل، وأن ما جاء في (معاني القرآن) " جاء عرضاً وعفواً، بحيثُ لا يصح التعميم عنده، وأنّه يقالُ: إنّه كان يستشهد بهِ "[17].

وبالرجوعِ إلى (معاني القرآن)، وغيره مما طُبع من كتبِ الفراءِ، وجدتُه يحتج بما يزيد عن أربعين حديثاً. أورد منها خمسةً شواهد على ظواهر نحويةٍ[18]، وخمسةَ أحاديثَ شواهد على قضايا صرفيةٍ[19]، وأما الباقي فقد أورده شواهد على قضايا لغويةٍ عامةٍ ؛ لتوضيحِ معنًى، أو تفسير لفظةٍ من آياتِ الكتابِ المبين، أو نحو ذلك[20] .

فمن الأحاديثِ الّتي احتج بها على ظواهر نحويةٍ قولُه: ". . . وكان الكسائي يعيب قولَهم: {فلتفرحوا }[21] ؛ لأنّه وجده قليلاً فجعلَه عيباً، وهو الأصلُ، ولقد سمعتُ عن النبي - صلّى ا عليه وسلّم - أنّه قالَ في بعضِ المشاهدِ: لتأخذُوا مصافكُم، يريد به: خذُوا مصافكُم "[22].

وبهذا ينكشفُ لنا أن ما نُسب للفراءِ من أنّه تحامى الاحتجاج بالحديثِ كما قالَ أبو حيان، أو أنّه جاء عفو الخاطرِ كما قالَ شوقي ضيف[23]، ليس بصحيحٍ. فالفراء احتج بهِ احتجاجاً مقصوداً، واعتمده مصدراً من مصادر درسِه اللغوي، بيد أنّه لم يبلغْ في مصادره المرتبةَ الّتي حظي بها الشعر والقرآن.

حذف الفاعل:

نُسب إلى الكوفيين جواز حذفِ الفاعل مطلقاً[24]. وهذا يفيد أن الفراء ممن يجيز المسألةَ.

غير أن الفراء ناقشَ المسألةَ في (معاني القرآن)، ونَسب جوازها إلى الكسائي[25]، وهو ما ذكرتْه مصادر نحويةٌ أخرى[26]، وردها هو، ومنعها، قالَ: "وقالَ بعض العربِ: قلتُ أبياتاً جاد أبياتاً، فوحد فعلَ البيوتِ، وكان الكسائي يقولُ: أُضمِر جاد بهن أبياتاً، وليس هاهنا مضمر، وإنّما هو الفعلُ وما فيه "[27].

إقامة غير المفعول به مقام الفاعل:

نسب بعض النحويين إلى الفراءِ أنّه يجيز إقامةَ غير المفعول بِهِ من مصدرٍ، أو ظرفٍ، أو جار ومجرورٍ مقام الفاعل، مع وجودِ المفعول بِهِ[28]. بل إن مصادر نحويةً عممتِ النسبةَ للكوفيين[29].

وفي الواقع أن الفراء يمنع ذلك. فقد لحن قراءةَ عاصمٍ { وكذلك نُجي المؤمنون}[30]، قالَ:" وقد قرأَ عاصم - فيما أعلم -{ نُجي } بنونٍ واحدةٍ، ونصبِ المؤمنين، كأنّه احتملَ اللحن، ولا نعلم لها جهةً إلا تلك ؛ لأن ما لم يسم فاعلُه إذا خلا باسمٍ رفعه "[31]. كما لحن أيضاً قراءةَ أبي جعفرٍ { ليجزي قوماً بما كانُوا يكسبون }[32]، قالَ: " وقد قرأَ بعض القراءِ فيما ذُكر لي { ليجزى قوماً } وهو في الظاهر لحن "[33].

تقديم الفاعل:

ذَكر كثير من النحويين أن الكوفيين يجوزون أن يتقدم الفاعلُ أو نائبه على فعلِه، في سعةِ الكلامِ واختياره، مخالفين في ذلك البصريين، الّذين يمنعون ذلك[34].

وعدتُ إلى (معاني القرآن)، فألفيتُ الفراء يصرح أكثر من مرةٍ بمنعِ تقديمِ الفاعل، أو نائِبه على فعلِه، وأنّه لا يصح أن يخلو الفعلُ من كنايةِ الاسمِ المتقدمِ، ويلح على ذلك. فالفعلُ " إذا أتَى بعد الاسمِ كان فيه مكني من الاسمِ "[35]، حتّى إنّه لَيروي قولَ الزباءِ، وهو مما استدل به من أجاز المسألةَ:

ما لِلْجِمال مشْيها وئيداً   أَجنْدلاً يحمِلْن أَم حديدا

بخفض (مشْيها) على البدل من (الجمال)[36]، وروايتُه هذه تخرجه ممن قالَ بجواز تقديمِ الفاعل، أو نائبه على فعلِه.

ثم إن أبا عمرٍو الشيباني - وهو لغوي كوفي - منع المسألةَ بقولِه: ". . . ولا يتقدم الفاعلُ على فعلِه "[37]. وفي هذا ما يدفع قولَ من نَسب للكوفيين كافّةً جواز المسألةِ.

الفصل بين فعل الشرط وجوابه بمعمول جواب الشرط وآثار ذلك:

نُقلَ عن الفراءِ وغيرِه أنّه لا يجيز جزم جوابِ الشرطِ، إذا تقدم عليهِ معمولُه المنصوب، نحو: إن يقم زيداً اضرب، فنحو هذا غير جائزٍ عند الفراءِ، إلا برفعِ جوابِ الشرطِ[38].

وقد علّلَ صاحب الإنصافِ ذلك بعلّةٍ، لم يعرفْها نحاةُ الكوفةِ، وهي أن الشرطَ يجزم بمجاورتِه فعلَ الشرطِ عند الكوفيين، فإذا فَصلَ فاصلٌ بينَهما، اختل الجوار، وارتفع الجواب[39].

وعدتُ إلى (معاني القرآن) فوجدتُ للفراءِ تعليلاً آخر، يختلفُ عما نقلَه أبو البركاتِ الأنباري عن الكوفيين، وهذا التعليلُ هو أن " الجزاء له جواب بالفاءِ، فإذا لم يستقبلْ بالفاءِ استُقبلَ بجزمٍ مثلِه، ولم يلقَ باسمٍ، إلا أن يضمر في ذلك الاسمِ الفاء، فإذا أضمرتِ الفاء ارتفع الجواب، في منصوبِ الأسماءِ ومرفوعِها، لا غير "[40].

تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط:

نسب ابن السراجِ إلى الفراءِ جواز تقديمِ جوابِ الشرطِ على أداةِ الشرطِ وفعل الشرطِ[41].

وطالعتُ (معاني القرآن)، فلم أجد ما يؤيد ما نسب للفراءِ. لقد تحدثَ الفراء في أكثر من موضعٍ عن تركيبِ جملةِ الشرطِ، وناقشَ نحو قولِك: أقوم إن تقم، من دون أن يذكر أن المتقدم هو الجواب[42]. بل إن حديثَه في بعضِ الأحيان يشير إلى أن رأيه لا يناقض رأي البصريين، ولا يختلفُ عنه. قالَ معلّقاً على قولِه تَعالَى: {فإن استطَعتَ أن تَبتَغي نَفَقاً في الأرضِ أو سلّماً في السماءِ فتأتِيهم بآيةٍ }[43]: " فافعلْ، مضمرة ؛ بذلك جاء التفسير، وذلك معناه، وإنّما تفعلُه العرب في كل موضعٍ يعرفُ فيه معنى الجوابِ ؛ ألا

ترى أنّك تقولُ للرجل: إن استطعتَ أن تتصدقَ، إن رأيتَ أن تقوم معنا، بتركِ الجوابِ، لمعرفتِك بمعرفتِه به، فإذا جاء ما لا يعرفُ جوابه إلا بظهوره أظهرتَه ؛ كقولِك للرجل: إن تقم تصب خيراً، لا بد في هذا من جوابٍ ؛ لأن معناه لا يعرفُ إذا طُرح"[44].

تقديم معمول اسم الفعل عليه:

نَقَلَ البغدادي في (خزانةِ الأدبِ) عن الفراءِ أنّه يجيز تقديم معمول اسمِ الفعل عليه[45].

ورجعتُ إلى (معاني القرآن)، فوجدتُ الفراء قد ناقشَ المسألةَ في ثلاثةِ مواضع من الكتابِ، نص فيها كلها على عدمِ جواز تقديمِ معمول اسمِ الفعل عليه. قالَ: "والعرب تأمر من الصفاتِ بعليك، وعندك، ودونَك، وإليك. . . ولا تقدمن ما نصبتْه هذه الحروفُ قبلَها ؛ لأنّها أسماء، والاسم لا ينصب شيئاً قبلَه "[46]. وهو ما أكدتْه بعض المصادرِ النحويةِ، حينَما نَسبتْ إلى الفراءِ منع تقديمِ معمول اسمِ الفعل عليه[47]. وبذلك تكون نسبةُ جواز تقديمِ معمول اسمِ الفعل عليه للفراءِ، غير وثيقةٍ، ولا صحيحةٍ.

تقديم التمييز على عامله:

نَقَلَ ابن السراجِ عن الفراءِ جواز تقديمِ التمييزِ على عاملِه في نحو: وجع عبد ا ـ رأسه، قالَ:" وكان شيخُنا[48] - رحمه ا ُ - لا يجيز: وجع عبد ا ـ رأسه، في تقديمٍ ولا تأخيرٍ ؛ لأن (وجع) لا يكون متعديةً، وهي جائزةٌ في قول الكسائي والفراءِ "[49]. وهذا النقلُ ليس صحيحاً. فمذهب الفراءِ منع ذلك. قالَ مفسراً قولَه تَعالَى: { ومن يرغَب عن ملّةِ إبراهيم إلا من سفِه نَفْسه }[50]: " العرب توقع (سفه) على نفسهِ، وهي معرفةٌ. وكذلك قولُه: { بطِرتْ معيشتَها }[51]، وهي من المعرفةِ كالنكرةِ ؛ لأنّه مفسر، والمفسر في أكثرِ الكلامِ نكرةٌ ؛ كقولِك: ضقتُ به ذرعاً ؛ وقولِه: {فإن طِبن لكم عن شيءٍ منه نَفْساً}[52]، فالفعلُ للذرعِ، لأنّك تقولُ: ضاقَ ذرعي به، فلما جعلْتَ الضيقَ مسنداً إليك فقلْتَ: ضقتُ، جاء الذرع مفسراً ؛ لأن الضيقَ فيه ؛ كما تقولُ: هو أوسعكم داراً. . . ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقالُ: رأيه سفه زيد، كما لا يجوز: داراً أنتَ أوسعهم ؛ لأنّه، وإن كان معرفةً فإنّه في تأويل نكرةٍ، ويصيبه النصب في موضعِ نصبِ النكرةِ ولا يجاوزه"[53].

الفصل بين حرف العطف وما عطف:

نَسب بعض النحويين إلى الفراءِ أنّه أجاز الفصلَ بشبهِ الجملةِ بين حرفِ العطفِ وما عطفَ، كقولِك: مررتُ بعمرٍو اليوم وأمسِ زيدٍ، وأنّه حملَ على ذلك قولَه تَعالَى: {فبشّرناها بإسحقَ ومن وراءِ إسحقَ يعقوب }[54]. قالَ أبو حيان: "وأجاز ذلك الفراء في قولِه تَعالَى: { ومن وراءِ إسحقَ يعقوب }، فقالَ: ينوى به الخفض، فيكون معطوفاً على { بإسحقَ }، وقد فصلَ بينَهما بالجار والمجرور، الّذي هو { من وراءِ إسحقَ }، والعطفُ بالواو "[55].

وعدتُ إلى (معاني القرآن) لتمحيصِ المسألةِ، فلم أجد فيه ما يؤيد نقلَ أبي حيان، ولا ذهاب الفراءِ هذا المذهب. لقد عرض الفراء الآيةَ في موضِعين، من كتابِه (معاني القرآن)، ورَأى أن الوجه في { يعقوب } الرفع، وأنّه من نصب نَوى به النصب، ورَأى أنّه لا يجوز فيه الخفض إلا بإعادةِ حرفِ الخفضِ. وهذا كلامه: "والوجه رفع { يعقوب } ومن نصب نوى به النصب، ولم يجز الخفض إلا بإعادةِ الخافضِ: ومن وراءِ اسحقَ بيعقوب"[56].

بل إن الفراء يفصِح عن مذهبِه، ويمنع مثلَ هذا الفصل، إلا بإعادةِ الخافضِ، قالَ: " ولا يجوز مررتُ بزيدٍ وعمرٍو وفي الدار محمدٍ، حتّى تقولَ: بمحمدٍ، وكذلك: أمرتُ لأخيك بالعبيدِ ولأبيك بالورق، ولا يجوز: لأبيك الورق "[57].

وبذلك يندفع قولُ من نسب إلى الفراءِ أنّه يجيز الفصلَ بين حرفِ العطفِ وما عطفَ [58].

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

نَقلَ أبو البركاتِ الأنباري عن الكوفيين أنّهم يجيزون الفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه، بالظرفِ والجار والمجرور، في ضرورةِ الشعر[59]، وزاد عليه السيوطي جواز ذلك بغيرهما[60]، وتابعهما على ذلك الكنغراوي[61]، محتجين بقول الشاعر:

فَزججتُها بمزجـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـةٍ		زج القلوص أبي مزاده

وبقراءةِ ابن عامرٍ: { زين لكثيرٍ من المشركين قَتْلُ أولادهم شُركائِهم }[62].

ورجعتُ إلى (معاني القرآن) فوجدتُ الفراء، من جهةٍ، ينكر الفصلَ إلا في ضرورةِ الشعر، قالَ: " ولكن إذا اعترضتْ صفةٌ بين خافضٍ وما خفض، جاز إضافتُه، مثلُ قولِك: هذا ضارب في الدار أخيهِ، ولا يجوز إلا في الشعر"[63]. ومن جهةٍ أخرى وجدتُه ينكر مثلَ هذا الفصل، بغير الظرفِ والجار والمجرور في ضرورةِ الشعر، وفي غيرها. قالَ: "وليس قولُ من قالَ: إنّما أرادوا مثلَ قول الشاعر:

فَزججتُها متمكنـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـأ		زج القلوص أبي مزاده

بشيءٍ. وهذا مما كان يقولُه نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثلَه في العربيةِ "[64].

فالفراء، إذاً، لا يسوغُ الفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه، بغير الظرفِ والجار والمجرور، ولا يقر به إلا في ضرورةِ الشعر، فكيفَ بالسعةِ ؟

وقد تنبه إلى هذا الخطأِ في النسبةِ البغدادي، ورد على أبي البركاتِ الأنباري الّذي نسب الجواز إلى الكوفيين، وذكر أن الفراء لم يعترفْ بجواز الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه، بل أنكره[65].

مطابقة النعت المنعوت:

يشترطُ عند جمهور النحويين أن يطابقَ النعتُ المنعوتَ ؛ تعريفاً وتنكيراً. وقد نُسب إلى الكوفيين جواز نعتِ النكرةِ بالمعرفةِ ؛ فيما فيه مدح، أو ذم، كقولِه تَعالَى: { ويلٌ لكل همزةٍ لُمزةٍ الّذي جمع مالاً وعدده }[66]، على أن يكون { الّذي جمع} نعتاً لِـ {همزةٍ}[67].

والصحيح أن هذا النقلَ ليس صحيحاً. فالفراء عرض هذه المسألةَ في (معاني القرآن)، وناقشَها، ومنع نعتَ النكرةِ بالمعرفةِ، وأوجب المطابقةَ بين النعتِ والمنعوتِ ؛ تعريفاً، وتنكيراً. قالَ معلّقاً على قولِه تَعالَى: { وامرأتُه حمالةُ الحطَبِ}[68]: " ترفع الحمالةُ وتنصب. . . وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعلَ الحمالةَ قطعاً ؛ لأنّها نكرةٌ ؛ ألا ترى أنّك تقولُ: وامرأتُه الحمالة الحطبِ، فإذا ألقيتَ الألفَ واللام كانتْ نكرةً، ولم يستقم أن تنعتَ معرفةً بنكرةٍ. والوجه. . . "[69].

نعت المكني:

نَقلَ أبو جعفرٍ النحاس عن الفراءِ أنّه يجيز نعتَ المكني. قالَ في توجيهِ إعرابِ قوله تَعالى: {إنّا كل فيها }[70]: " وأجاز الفراء والكسائي: (إنّا كلاً فيها)، بالنصبِ على النعتِ. قالَ أبو جعفرٍ: وهذا من عظيمِ الخطأِ أن ينعتَ بالمضمر، وأيضاً فإن (كلاً) لا تُنعتُ ولا ينعتُ بها "[71].

والصحيح أن الفراء لا يجيز ذلك، ولأنّه كان يسمي التوكيد أحياناً نعتاً، استشكلَ الأمر على أبي جعفرٍ النحاسِ، فنسب إليه أنّه يجيز نعتَ المكني. قالَ الفراء مفسراً قوله تَعالى: { إنّا كل فيها }: " رفعتَ (كلّ) بـ (فيها)، ولم تجعلْه نعتاً لـ (إنّا)، ولو نصبتَه على ذلك، وجعلْتَ خبر (إنّا) (فيها)، ومثلُه: { قلْ إن الأمر كله ـ }[72]، ترفع (كله ـ) وتنصبها على هذا التفسير "[73]. ومما يعزز أن المقصود بالنعتِ في قول الفراءِ هو التوكيد، لا غير، ما نقلَه مكّي بن أبي طالبٍ القيسي، عندما قالَ في الآيةِ نفسِها: ". . . وأجاز الكسائي والفراء نصب { كلّ } على النعتِ للمضمرِ المنصوبِ بإن، ولا يجوز ذلك عند البصريين ؛ لأن المضمر لا ينعتُ، ولأن كلاً نكرةٌ في اللفظِ، والمضمر معرفةٌ. ووجه قولِهما أنّه تأكيد للمضمر، والكوفيون يسمون التأكيد نعتاً "[74].

إتباع الاسم الموصول:

نُسب إلى الفراءِ جواز نعتِ الاسمِ الموصول (من) ؛ لكونه معرفةً. وما في (معاني القرآن) ينفي أن يكون الفراء قد أجاز نعتَ (من) ؛ لأنّها قد تكون غير معرفةٍ، كما منع أن تقع صفةً للمعرفةِ، فلم يجز نحو: مررتُ بأخيك من قام[75]. قالَ الفراء: ". . . ولا يكون نعتاً لأن (من) قد تكون معرفةً، ونكرةً، ومجهولةً، ولا تكون نعتاً ؛ كما أن (الّذي) قد يكون نعتاً للأسماءِ ؛ فتقولُ: مررتُ بأخيك الّذي قام، ولا تقولُ: مررتُ بأخيك من قام. فلما لم تكن نعتاً لغيرها من المعرفةِ لم تكن المعرفةُ نعتاً لها"[76].

إبدال النكرة من المعرفة والعكس:

نُسب إلى الكوفيين منع إبدال المعرفةِ من النكرةِ إلا أن توصفَ[77]، وأن يتّحد البدلُ والمبدلُ منه[78]. وفَحوى هذه النسبةِ يشملُ الفراء، فهو من الكوفيين.

وهذه النسبةُ مخَالِفَة لما جاء في (معاني القرآن). قالَ الفراء في توجيهِ إعرابِ قوله تَعالى: {يسأَلُونَكَ عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيهِ }[79]: " فخفضته على نيةِ عن مضمرةً "[80]، أي على البدل.

ونُسب إلى الكوفيين أيضاً أنّهم لا يبدلُون المعرفةَ من النكرةِ إلا إن وصِفَتْ. وهذه النسبةُ مخَالِفَة لكلامِ الفراءِ عند تفسيره قولَه تَعالى: { إنّا زينا السماء الدنيا بزينةٍ الكواكبِ }[81]، قالَ: " عن مسروقٍ أنّه قرأَ { بزينةٍ الكواكبِ }، يخفض الكواكِب بالتكرير، فيرد معرفةً على نكرةٍ، كما قالَ: { لَنسفَعاً بالناصِيةِ نَاصيةٍ كاذبةٍ خَاطِئةٍ}[82]، فرد نكرةً على معرفةٍ "[83].

إذاً، فالفراء يجيز إبدالَ النكرةِ من المعرفةِ، والمعرفةِ من النكرةِ، من دون أن يشترطَ وصفَها، كما نُقلَ عن الكوفيين.

إضافة الوصف المحلى بـ ال إلى المعارف :

نَقلَ بعض النحاةِ عن الفراءِ أنّه أجاز إضافةَ الوصفِ المحلّى بال إلى المعارفِ[84].

وكلام الفراءِ في (معاني القرآن) عندما فسر قولَه تَعالى: {والمقيمي الصلاةِ}[85] يدفع ما نُسب إليه، وينفيه نفياً، لا لَبس فيه ولا غُموضٍ، ويكشفُ أن مذهبه جواز المسألةِ إذا كان المضافُ إليه محلًى بال فقطْ. قالَ: ". . . وإنّما جاز النصب مع حذفِ النون ؛ لأن العرب لا تقولُ في الواحدِ إلا بالنصبِ. فيقولون: هو الآخذُ حقه فينصبون الحق. . . ولو خُفِض في الواحدِ لجاز ذلك ولم أسمعه إلا في قولِهم: هو الضارب الرجلَ ، فإنّهم يخفضون الرجلَ وينصبونَه "[86]. وهو ما أكّده ابن السراج حينَما قالَ: " فأما الظاهر فلا أعلم أحداً يجيزه الخفض إلا الفراء "[87].

زيادة مِن في الواجب :

يشترطُ عند جمهور النحاةِ لزيادةِ مِن أن تسبقَ بنفْيٍ، أو نهيٍ، أو استفهامٍ بِهلْ، وأن يكون معمولُها نكرةً. ونقلَ جماعةٌ من النحويين عن الكوفيين كافةً جواز زيادتِها في الواجبِ[88].

وهذا النقلُ غير صحيحٍ. فالفراء منهم نقلَ في (معاني القرآن) عن الكسائي جواز زيادتِها في الواجبِ، ورد ذلك بقوله: " وليس ذلك بشيء "[89]، واشترطَ لزيادتِها، كجمهور البصريين، أن يتقدمها جحد، كقولك: ما أخذتُ من شيءٍ[90]. وقد أكّد مذهب الفراءِ هذا أبو بكرٍ الأنباري[91]، وأبو جعفرٍ النحاس، الّذي أشار إلى أن زيادتَها في الواجبِ صحيح عند الكسائي، خطأٌ عند الفراءِ والبصريين[92].

زيادة من :

نَسب بعض النحويين إلى الكوفيين جواز زيادةِ من[93]. ولا أدري علام استُنِد في نسبةِ ذلك للكوفيين كافةً ؟ فالفراء نص صراحةً على منع زيادتِها، قال: ". . . من لا تكون حشْواً، ولا تُلْغَى"[94]. وهو ما يفيده توجيهه لقول الشاعر ـ وهو مما يستدلُ به المجوزون:

فكفى بنا فضلاً على من غَيرِنا حـ ـ ـ ب النـبي محمـ ـدٍ إيانا[95]

وقد أكّد مذهب الفراءِ هذا جماعةٌ من النحويين، وأشاروا إلى أنّه مذهب تفرد به الكسائي[96].

التعجب مما الصفة منه على وزن أفعل فعلاء: نَسب بعض النحويين إلى الفراءِ أنّه أجاز التعجب مما الصفةُ منه على وزن أفعلَ فعلاء مطلقاً، في الشعر وغيره، وأنّه حكى: ما أعماه، وما أعوره[97].

والصحيح أن الفراء منع ذلك إلا في الشعر. قالَ: " ولا تقلْ: هو أعمى منه في العين. فذلك أنّه لما جاء على مذهبِ أحمر وحمراء تُرك فيه أفعلُ منك، كما تُرك في كثيره. وقد تلقى بعض النحويين يقولُ: أجيزه في الأعمى والأعشى والأعرجِ والأزرق. . . وليس ذلك بشيءٍ. . . ألا ترى أنّك قد تقولُ: فلان أقوم من فلانٍ وأجملُ ؛ لأن قيام ذا وجمالَه يزيد على قيامِ الآخر وجمالِه، ولا تقولُ لأعميين: هذا أعمى من هذا، ولا لميتين: هذا أموتُ من هذا. فإن جاءك منه شيء في شعرٍ فأجزتَه احتملَ النوعان الإجازة "[98].

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم:

نُقلَ عن الفراءِ أربعةُ مذاهب في علامةِ إعرابِ المثنّى، وجمع المذكّر السالمِ:

1- الحروفُ في المثنّى، وجمع المذكر السالم هي الإعراب نفسه[99].

2- ألفُ المثنّى وياؤه حرفا إعرابٍ، وهما بمنزلةِ الدال من زيدٍ، وحركةُ الإعرابِ مقدرةٌ فيهما[100].

3- انقلاب الألفِ إلى ياءٍ في المثنّى هو الإعراب[101].

4- الحروفُ في التثنيةِ والجمع حروفُ إعرابٍ في نيةِ الحركةِ[102].

ووقفْتُ على كلامِ الفراءِ في (معاني القرآن)، فوجدتُ رأيه، في هذه المسألةِ، هو الرأي الأولَ، وما سواه من الآراءِ الّتي نُسبتْ إليهِ لم يقلْ بها. قالَ: ". . . لأن العرب قالُوا: مسلمون، فجعلُوا الواو تابعةً للضمةِ ؛ لأن الواو لا تعرب، ثم قالُوا: رأيتُ المسلمين، فجعلُوا الياء تابعةً لكسـرةِ الميم"[103].

ومن هذا البابِ ما نُسب إلى الفراءِ أنّه يجيز إلزام جمع المذكّر السالمِ، وما حملَ عليهِ، الياء، وإعرابه بحركاتٍ ظاهرةٍ على النون[104].

وإذا وقفْتَ على كلامِ الفراءِ في (معاني القرآن)، وجدتَ الفراء، لا يرى هذا الرأي، إلا مع (سنين) وبابِه، مما حذِفَتْ لامه[105].

ومن هذا البابِ أيضاً أنّهم نسبوا إلى الفراءِ أنّه يرى أن العلّةَ في كسر نون المثنّى أن الألفَ في نيةِ الحركةِ، وأن العلّةَ في فتح نون الجمع أن الواو والياء ليستَا في نيةِ الحركةِ[106].

ويشرح السيرافي مذهب الفراءِ ويوضحه بأن ما كان من الحروفِ في نيةِ الحركةِ أو متحركاً، فإن الساكن بعده يحرك بالكسر، كقولِك: " دمنة لم تكلم" فاللام متحركةٌ قد كسرتِ الساكن بعدها، وكذلك الألفُ في نيةِ الحركةِ، وقد حرك الساكن بعدها، وأن ما يكن في نيةِ الحركةِ، فإن الساكن بعده يحرك بالفتح، كـ أين، وكيفَ، وما شابه ذلك. ويعترض السيرافي على توجيهِ الفراءِ هذا، ويفسده ؛ لأنّنا "نقولُ: أمسِ، والميم ليستْ في نيةِ الحركةِ، وجيرِ، وليستِ الياء في نيةِ الحركةِ، ونقولُ: حيثُ، وليستِ الياء في نيةِ الحركةِ "، ثم قالَ: " وليتَ شعري ما الّذي فصلَ بين التثنيةِ والجمع حتّى صار آخر أحدِهما في نيةِ الحركةِ، وآخر الآخَرِ في نيةِ السكون، ولا يعلم الغيب إلا ا ُ؟ "[107].

ويتساءلُ السيرافي: إن كان ما ذهب إليه الفراء صحيحاً فلماذا لم تُفتح نون المثنّى في حالّتي النصبِ والجر، وقبلَهما ياء ساكنةٌ، نحو: رجلين وفرسين، وهو في اللفظِ كأين وكيفَ ؟[108].

وطالعتُ كتاب الفراءِ (معاني القرآن)، فألفيتُ الفراء يذهب إلى أن نون المثنّى كُسرتْ للألفِ الّتي قبلَها، وأن نون الجمع فُتحتْ للياءِ والواوِ اللتين قبلَها، من دون أن يفلسِفَ الظاهرةَ، ويشتط في فلسفتِها، كما فعلَ السيرافي. قالَ: " فخفضوا النون من (رجلان) ؛ لأن قبلَها ألفاً، ونصبوا النون في المسلمين والمسلمون؛ لأن قبلَها ياء وواواً "[109].

ومن هذا البابِ أنّه نُقلَ عن الفراءِ جواز إجراءِ كِلا وكِلتَا مع المظهر مجراهما مع المضمر، نحو: جاء كلا أخويك، ورأيتُ كلي أخويك، ومررتُ بكلي أخويك، وأنّه حكاها عن كِنانةَ[110].

وكلام الفراءِ في (معاني القرآن) يدفع ما نُسب إليه. لقد ذكر ذلك وعزاه إلى بني كنانةَ، غير أنّه استقبحه واستقله. ولا شك أن هذا ينافي إطلاقَ أبي حيان، حينَما قالَ: " والكسائي والفراء أجريا كِلا وكِلْتَا مع المظهر مجراهما مع المضمر "[111] .

وهذا كلام الفراءِ: " وقد اجتمعتِ العرب على إثباتِ الألفِ في كِلا الرجلين في الرفعِ والنصبِ والخفضِ، وهما اثنان، إلا بني كِنانةَ، فإنّهم يقولُون: رأيتُ كِلي الرجلين، ومررتُ بكِلي الرجلين. وهي قبيحةٌ قليلةٌ، مضوا على القياس "[112].

صرف ما لا ينصرف في اختيار الكلام:

نَقلَ الرضي عن الأخفشِ والكسائي أنّهما أجازا صرفَ ما لا ينصرفُ غير (أفعلَ مِن) مطلقاً، في سعةِ الكلامِ، " وأنكره غيرهما، إذْ ليس بمشهورٍ عن أحدٍ في الاختيار، نحو: جاءني أحمد وإبراهيم، ونحو ذلك "[113]. ولا ريب في أن قولَه: " وأنكره غيرهما " يعني أن الفراء من زمرةِ المنكرين. بيد أن ما في (معاني القرآن) يخالفُ ما ذكره الرضي. فالفراء كالكسائي والأخفشِ يجيز اختياراً صرفَ غير أفعلَ مِن، غير أنّه يشترطُ أن يكون اسماً معرفةً، فيه ياء أو تاء أو ألفٌ[114].

وعرض أبو جعفرٍ النحاس مذهب الفراءِ هذا، وأكّد على موافقةِ الفراءِ الكسائي والأخفشَ في جوازِ صرفِ ما لا ينصرفُ في اختيارِ الكلامِ[115]. وأما إذا لم يكن أولَ ما لا ينصرفُ ياء أو تاء أو ألفٌ فالفراء يرى جواز صرفِه في الشعر فقط[116].

إعراب ضمير العماد (الفصل):

نَقَلَ النحويون عن الكوفيين أن ضمير العمادِ (الفصل) اسم، وأن له موضعاً من الإعرابِ، ونَقَلُوا عن الفراءِ مذهبين في ذلك:

1- أن موضعه باعتبارِ ما بعده ؛ لكونه مع ما بعده كالشيءِ الواحدِ، فينبغي أن يكون حكمه بمثل حكمِ ما بعده[117].

2- أن موضعه باعتبار ما قبلَه ؛ لكونه توكيداً لِما قبلَه[118].

والّذي في (معاني القرآن) أن الفراء لم يقلْ إن موضع العمادِ من الإعرابِ موضع ما بعده، أو موضع ما قبلَه، وإنّما رأْيه فيه هو رأي جمهورِ البصريين ؛ وهو أنّه اسم ملغًى، لا موضع له من الإعرابِ. قالَ عند تفسيره قولَه تَعالَى: { وإذْ قالُوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندِك }[119]: " في (الحق) النصب والرفع. إن جعلتَ (هو) اسماً رفعتَ (الحق) بـ (هو)، وإن جعلْتَها عماداً بمنزلةِ الصلةِ نصبتَ (الحق). وكذلك فافعلْ في أخواتِ كان وأظن وأخواتِها"[120]. فأنتَ تَرى أن (هو) عنده ؛ إما أن يكون اسماً مبتدأً، رافعه ما بعده، على قاعدتِهم (الترافع)، وإما أن يكون صلةً، والصلةُ - لا ريب - تعني الزائد. وعليهِ يتبين ألا موضع لهذا الضمير من الإعرابِ عند الفراءِ.

إعراب المصدر المؤول من أن وأن إذا سقط حرف الخفض:

يحذفُ حرفُ الخفضِ قبلَ أن وأن قياساً، ويكون موضع المصدرِ المؤول خفضاً عند الكسائي، ونصباً بالفعل الّذي قبلَه على نزعِ الخافضِ عند الفراءِ. قالَ الفراء معلّقاً على قوله تَعالَى: { فلا جناح عليهما أن يتراجعا }[121]: " يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا؛ (أن) في موضعِ نصبٍ، إذا نُزِعتِ الصفةُ، كأنّك قلتَ: فلا جناح عليهم أن يراجعها. قالَ: وكان الكسائي يقولُ: موضعه خفض. قالَ الفراء: ولا أعرفُ ذلك "[122].

وقد نقلَ أبو البركاتِ الأنباري مذهب الكسائي عن الكوفيين[123]، وهو وهم، فقد عرفْنا أن مذهب الفراءِ غير مذهبِ الكسائي، بشهادةِ الفراءِ نفسِه.

ومن هذا البابِ أن بعض النحاةِ نسب إلى الفراءِ أن المصدر المؤولَ بعد (لا جرم) على إسقاطِ حرفِ الخفضِ (من)، وأن المعنى عنده: لا بد، ولا محالةَ من كذا[124]. والصحيح أن (لا جرم) عند الفراءِ لا تحتاج إلى إسقاطِ حرفِ الخفضِ بعدها؛ لأن تقديره عنده بمعنى: كسب، وأن موضع المصدرِ المؤول رفع[125] ويدل لذلك أن الفراء ذكر أن موضع المصدر المؤول في قول الشاعر:

ولقد طعنْتُ أبا عيينةَ طَعنةً جرمتْ فزارةُ بعدها أن تغْضبا

رفع. قالَ معلّقاً على هذا البيتِ: " وموضع أن مرفوع كقوله:

أَحقاً عِباد ا ـ جرأَةُ محلِقٍ علي وقد أَعييتُ عاد وتبعـ ـ ـ ـا"[126].

الجر الجواري :

نَقلَ السيوطي عن الفراءِ أنّه قصر الجر على الجوار، على السماع، وأنّه منع القياس على ما سمع منه، فلا يقالُ: هذه جحرةُ ضب خَربةٍ[127].

وراجعتُ رأي الفراءِ في هذه المسألةِ، فوجدتُه من أنصارها المدافعين عنها، المتحمسين لها، مما يدفع أن يكون قد قصرها على السماعِ، كما ذكر السيوطي. ولعل فيما ذكره الفراء من شواهد على الجر الجواري، وفي قوله: ". . . وذلك من كلامِ العربِ أن يتبعوا الخفض إذا أشبهه "[128]، لعل في ذلك كله ما يؤكّد ذلك، ويعزز ويقوي كون الجر على الجوار غير ممتنعٍ من القياسِ عند الفراءِ.

نصب المستثنى إذا حذف المستثنى منه:

نَقلَ بعض النحاةِ عن الفراءِ أنّه أجاز - كالكسائي- حذْفَ المستثنَى، ونصب ما بعد إلا في الاستثناءِ المفرغِ، نحو: ما قام إلا زيداً[129].

وعدتُ إلى (معاني القرآن) فألفيتُ الفراء يمنع ذلِك، ولا يجيزه ؛ " لأن الاستثناء ينبغِي أن يكون بعد التمامِ "[130]. ومن كلامِه أيضاً " وإذا لم تر قبلَ إلا اسماً

فأعملْ ما قبلَها فيما بعدها، فتقولُ: ما قام إلا زيد، رفعتَ زيداً لإعمالك قام، إذ لم تجد قام اسماً بعدها"[131].

عمل أمثلة المبالغة:

نَسب بعضهم إلى الفراءِ منع إعمال أمثلةِ المبالغةِ، وأن ما بعدها بإضمارِ فعلٍ. قالَ ثعلب ": لا يتعدى فعولٌ ولا مفعالٌ، وأهلُ البصرةِ يعدونَه، والفراء والكسائي يأبيانِه إلا من كلامين"[132].

غير أن رأْيَ الفراءِ في المسألةِ خلافَ ما نُسب إليه، ورأيه كرأْيِ البصريين في جواز إعمال أمثلةِ المبالغةِ فيما بعدها. قالَ معلّقاً على قول الشاعر:

أو مِسحلٌ عمِلٌ عضادةَ سمحجٍ   بسراتِها نَدب له وكُلـ ـ ـ وم

" فأوقع عمِلٌ على العضادةِ "[133]. لكنّه عاد، وقيد ذلك بالضرورةِ الشعريةِ[134].

إذاً، فالفراء نص على إعمال أمثلةِ المبالغةِ، ولم يذهب إلى أن ما بعدها منصوب بفعلٍ مضمرٍ. وهذا ما تنبه إليهِ الرضي حينَما ذكر أن الفراء منع تقديم منصوبِ أمثلةِ المبالغةِ عليها. قالَ:" وهذا دليلٌ على العمل لها عنده "[135].

عمل كان في اسمها:

نقلَ بعض مصادرِ النحو عـ ـن الكوفيين أن كان وأخواتِها لا ترفع اسمها، وإنّما هو باقٍ على رفعِه الّذي كان في الابتداءِ عليهِ[136]. ومضمون هذهِ النسبةِ يشملُ الفراء.

وقد تَتَبعتُ حديثَ الفراءِ عن كان وأخواتِها في (معاني القرآن)، فوجدتُه يلّح دائماً على أنّها ترفع وتنصب. قالَ: " لأن بِنْيةَ كان على أن يكون لها مرفوع ومنصوب "[137]. وقالَ معلّقاً على قوله تَعالى: { أكان للناسِ عجباً أن أَوحينا }[138]: " نصبتَ (عجباً) بكان، ومرفوعها: (أن أَوحينَا)"[139]. وهو ما تنبه إليهِ بعض النحاةِ حينَما أشار إلى أن مذهب الفراءِ كمذهبِ البصريين[140]. ولكن الفراء عاد وناقض في ليس، فتارةً يرى أنّها ترفع الاسم[141]، وتارةً أخرى" لا ينبغِي لها أن ترفع الاسم"[142].

عمل ما إذا تقدم خبرها على اسمها، أو انتقض نفي خبرها بإلا:

نَقَلَ جماعةٌ من النحويين عن الفراءِ أنّه يجيز نصب خبر (ما) العاملةِ عملَ ليس، وإن تقدم على اسمِها، نحو: ما قائماً زيد[143]. والّذي في (معاني القرآن) منع النصبِ، ووجوب الرفعِ. قالَ الفراء: " وإذا قدمتَ الفعلَ قبلَ الاسمِ رفعتَ الفعلَ واسمه فقلْتَ: ما سامع هذا، وما قائم أخوك"[144].

ونُقِلَ عن الفراءِ أيضاً أنّه يجيز إعمالَ (ما) عملَ ليس، وإن دخلَتْ إلا على الخبر، بشرطِ كون الخبر وصفاً، نحو: ما زيد إلا قائماً[145].

وكلام الفراءِ في (معاني القرآن) يدل على أن الفراء يمنع المسألةَ. قالَ معلقاً على قراءةِ {وما أمرنا إلا واحدةً }[146]: " ولا أشتهي نصبها في القراءةِ "[147]. ثم إن الفراء وجه قراءةَ النصبِ ليس على كون المنصوبِ خبراً لِـ ما، بل على إضمار فعلٍ[148]. وهو ما نقلَه عنه ابن خالويهِ[149].

نصب ليت ولعل الاسم والخبر:

نَسب أبو حيان إلى الفراءِ أن ليتَ ولعل تنصبان ما بعدهما من اسمٍ وخبرٍ مطلقاً[150].

والّذي في (معاني القرآن) خاص بليتَ وحدها، وفي حال وقوع ضمير العمادِ (الفصل)، بينَها وبين اسمِها، كقول الشاعر:

ليتَ الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البديء الأولُ[151]

إلغاء عمل ظن متقدمة:

الإلغاء هو إبطالُ عمل الفعل القلبي لفظاً ومعنًى. وهو جائز عند النحاةِ إذا توسطَ الفعلُ القلبي معمولَيهِ، وإذا تأخّر عنهما. وأما أن يلغى إذا تقدم معموليهِ فهو جائز عند الكوفيين - ومنهم الفراء - كما ينقلُ جماعةٌ من النحاةِ، كقولِك: ظننْتُ زيد قائم[152].

والصحيح أن الفراء منع المسألةَ، ولم يجز إلغاء العامل إذا تقدم معموليهِ، وإنّما تجوز المسألةُ عنده إذا وقع بين معموليهِ، أو تأخّر عنهما. قالَ: " ألا ترى أنّهم يقولُون: أظنك قائماً، فيعملُون الظن إذا بدءوا بهِ، وإذا وقع بين الاسمِ وخبره أبطلُوه، وإذا تأخّر بعد الاسمِ وخبره أبطلُوه "[153].

عامل المفعول به في باب الاشتغال:

الاشتغالُ أن يتقدم اسم، ويتأخّر عنه عاملٌ انشغلَ بمكني ذلك الاسمِ، أو بما يلابس مكنيه في المعنَى، بحيثُ لو تفرغَ هذا العاملُ المتأخر للعمل في الاسمِ المتقدمِ لنصبه، كقولِك: زيداً ضربتُه، وزيداً ضربتُ خادمه. وقد نُسب للفراءِ أن ناصب هذا الاسمِ العاملُ المشغولُ، أي الفعلُ الظاهر، وأن المكني المتصلَ بالعامل ملغًى زائد للتأكيدِ، لا أثر لِهذا العامل فيه، فهو في الأصل خَلَفَ المفعولَ بهِ، الّذي فارقَ موضعه، فأصلُ قولك: زيداً ضربتُه: ضربتُ زيداً، لكن لما قُدم (زيداً) قبلَ الفعل أُعيدتِ الهاء إلى موضعِهِ[154].

وقد عرض الفراء الرأي الّذي نُسب إليه في (معاني القرآن)، وناقشَه، ورده، ونسبه لبعضِ النحاةِ[155]، مما يدل على أنه ليس رأياً له، ولا قالَ بهِ، كما ادعى بعض النحاةِ.

والّذي للفراءِ في هذا السياق أنّه جعلَ الفعلَ المذكور عاملاً في الاسمِ المتقدمِ، وعاملاً في كنايته[156]، غير مكترثٍ بما اشترطه النحاةُ من القول بعدمِ تأثّر معلولين بعلّةٍ واحدةٍ، وبما قعده النحاةُ وقرروه في بابِ لزومِ الأفعال وتعديها. فليس مهماً عند الفراءِ أن يرد عليهِ جعلُ اللازمِ متعدياً، والمتعدي لواحدٍ متعدياً إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين متعدياً إلى ثلاثةٍ.

عمل أن جزما:

قالَ الفارقي في توجيهِ إعرابِ قول الشاعر:

إذَا ما غَدونَا قالَ وِلْدان قَومِنَا   تَعالَوا إلى أن يأْتِنا الصيد نَحطبِ

" أما عند الفراءِ فإن جزم (يأتِنَا) بـ (أن) المفتوحةِ الهمزة، وأجاز: أن تقم أقم"[157].

وطالعتُ (معاني القرآن)، فوجدتُ الفراء يلح على أن هذه الأداةَ قد يكون معنَاها الجزاء في الماضِي، وأنّها تفيد ما تفيده (إن) المكسورةُ الهمزة، من حيثُ المعنَى لا غير، وأما من جهةِ العمل، وتأثيرها فيما بعدها، فلا أثر لها فيهِ البتّةَ جزماً. قالَ مفسراً قوله تَعالَى: { بغْياً أن ينزلَ ا ُ من فَضلِه}[158]: " موضع (أن) جزاء، وكان الكسائي يقولُ في (أن): هي في موضع خفضٍ، وإنّما هي جزاء. إذا كان الجزاء لم يقع عليهِ

شيء قبلَه، وكان ينوى بها الاستقبالُ كسرتَ (إن)، وجزمتَ بها، فقلْتَ: أكرمك إن تَأْتِني. فإن كانَتْ ماضيةً قلْتَ: أكرمك أن تَأْتِيني. وأَبين من ذلك أن تقولَ: أكرمك أن أتيتَني ؛ كذلك قالَ الشاعر:

أَتَجزع أَن بان الخَلِيطُ المودع   وحبلُ الصفَا من عزةَ المتَقَطع

يريد: أتجزع بِأن، أو لأن كان ذلك. ولو أراد الاستقبالَ ومحض الجزاءِ لكسر (إن) وجزم بها، كقول ا ـ جل ثناؤُه: { فلعلَّك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنُوا }[159]، فقرأَها القراء بالكسر، ولو قرئَتْ بفتح (أن) على معنَى: إذْ لم يؤمنُوا، ولأن لم يؤمنُوا، ومن أن لم يؤمنُوا لكان صواباً، وتأويلُ (أن) في موضع نصبٍ ؛ لأنَّها إنّما كانَتْ أداةً بمنزلةِ (إذْ)، فهي في موضع نصبٍ إذا ألقيتَ الخافض، وتم ما قبلَها، فإذا جعلْتَ لها الفعلَ، أو أوقعتَه عليها، أو أحدثْتَ لها خافضاً فهي في موضع ما يصيبها من الرفع، والنصبِ، والخفض"[160] .

فأنتَ تراه كيفَ يصوغُ قاعدةَ فتح همزةِ (إن)، وتحويلها إلى (أن)، مع دِلالتِها على معنَى الشرطِ، الّذي كان ماثلاً في (إن) من غير أن يكون لها أي أثرٍ للجزمِ فيما بعدها، ويشترطُ لذلك أن تكون (إن) للماضِي بمعنَى (إذْ) ، وأن يكون الفعلُ قبلَها لها، أو واقعاً عليها، وأحدثَ لها الخفض[161].

وصفوةُ القول أن الفراء لم يذكر أن هذه الأداةَ تعملُ جزماً فيما بعدها مثلَ (إن)، وكل ما في الأمر أنّه شبهها بها من حيثُ المعنَى، لا الإعراب.

رافع الاسم بعد (إن) الشرطية:

ذُكر عن الكوفيين أن الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطيةِ فاعلٌ للفعل المذكور، استدلالاً بقولِهِ:

ما لِلْجِمال مشْيها وئِيداً   أَجنْدلاً يحمِلْن أَم حدِيدا[162]

وذُكر عن الفراءِ [163] أنّه مبتدأٌ، والعاملُ فيه الخبر، على قاعدةِ (الترافع)، أو المكني العائد إليه، المستكن في الفعل الواقع بعده.

وفي الواقع أن الفراء لم يكن مذهبه لا الأولَ ولا الثاني. وقد ناقشَ المذهب الثاني في (معاني القرآن) ورده[164]، وكان يذهب إلى أن الاسم المرفوع بعد (إن) فاعلٌ، لفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور، أي أن مذهبه في المسألةِ هو مذهب جمهور النحويين. قالَ في أثناءِ توجيهِ قولِهِ تَعالَى: {وما بِكُم مِن نِعمةٍ فَمِن ا ـِ }[165]: " ما في معنَى جزاءٍ، ولها فعلٌ مضمر، كأنّك قلْتَ: ما يكن بكم من نعمةٍ فمن ا ـِ لأن الجزاء لا بد له من فعلٍ مجزومٍ، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر، كما قالَ الشاعر:

إن العقْلُ في أموالِنا لا نَضِقْ بِهِ ذِراعاً وإن صبراً فَنَعرفُ للصبر

أراد: إن يكن، فأضمرها "[166].

رافع الاسم بعد لولا:

ذُكر عن الكوفيين مذهبان في رافعِ الاسمِ بعد لولا ؛ أحدها أنه مرفوع على إضمار فعلٍ بعد لولا تقديره: وجد، أو نحوه[167]. والثاني أن العاملَ فيه فعلٌ نابتْ (لا) منابه، فإذا قلْتَ: لولا زيد لأكرمتُك، كان المعنَى: لو انعدم زيد، بناء على أن (لولا) أصلُها: لو والفعلُ[168].

وهذان النقلان ليسا صحيحين. فمذهب الفراءِ أن لولا نفسها هي الرافعةُ للاسمِ بعدها ؛ لاستغنائِه بها. قالَ موجهاً قولَ ا ـِ جل ثناؤُه: { لولا رجالٌ مؤمنون ونساء }[169]: " رفعهم بـ (لولا)، ثم قالَ: { أن تطئوهم }، فأن في موضع رفع بـ (لولا) "[170]. وهو ما نقلَه عدد من النحويين[171] . ونقلَ آخرون عنه أنّه حكى المذهب الثاني وأنّه رده[172].

ناصب الفعل المستقبل بعد الواو:

نَسب بعض النحاةِ إلى الكوفيين أن الواو نفسها تنصب الفعلَ المستقبلَ بعدها[173]. ونَسب إليهم آخرون أن ناصبه الظرفُ[174].

وفَحوى هذين النقلين يشملُ الفراء، وهو غير صحيحٍ. فللفراءِ مذهب آخر في ناصبِ الفعل المستقبل بعد الواو، وهو الصرفُ. قال: " وإن شئْتَ جعلْتَ هذِهِ الأحرفَ المعطوفةَ بالواوِ نصباً على ما يقولُ النحويون من الصرفِ ؛ فإن قلْتَ: وما الصرفُ ؟

قلْت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ في أولِهِ حادثةٌ لا تستقيم إعادتُها على ما عطفَ عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرفُ، كقول الشاعر:

لا تَنْه عن خُلُقٍ وتأْتِي مِثْله عار عليْك إذا فَعلْتَ عظِيم

ألا تَرى أنّه لا يجوز إعادةُ (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمي صرفاً إذْ كان معطوفاً، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادثُ الّذي قبلَه "[175].

وكان النحاةُ نقلةُ المذاهبِ ينقلُون عن الفراءِ مصطلحاً آخر هو الخلافُ[176].

والخلافُ والصرفُ بمعنًى واحدٍ. وهذهِ الواو تُسمى واو الصرفِ ؛ إما لأنّها تصرفُ إعراب الفعل الداخلةِ عليهِ عن إعرابِ الفعل الأول، وإماً لأنّها تصرفُ معناه وحكمه عن معنَى الأول وحكمِه[177] .

ناصب الفعل المستقبل بعد حتّى:

ذَكر الرضي أن مذهب الكوفيين في ناصبِ الفعل المستقبل بعد حتّى هو حتّى لنيابتِها عن (أن)الناصبةِ، وليس بها أصالةً[178]. والصحيح أن هذا مذهب ثعلبٍ وحده[179]. فكلام الفراءِ في (معاني القرآن) يفيد أن ناصب الفعل هو حتّى أصالةً، لا لنيابتِها عن (أن) الناصبةِ. قالَ موجهاً قراءةَ النصبِ في قوله عز وجل: {وزلْزِلُوا حتّى يقُولَ الرسولُ}[180]:"فأما النصب فلأن الفعلَ الّذي قبلَها مما يتطاولُ كالتردادِ، فإن كان الفعلُ على ذلك المعنَى نُصِب بعده بـ (حتّى)، وهو في المعنَى ماضٍ "[181].

عمل هل:

نَقلَ أبو حيان عن بعضِ النحاةِ أن هل عند نحاةِ الكوفةِ ترفع الاسم والخبر[182].

والصحيح أن هذا ليس مذهباً للكوفيين جميعاً. فالفراء نَفَى أن تكون (هل) من الحروفِ العاملةِ، بصرفِ النظر عن نوعِ العمل. قالَ: " فجعلَ مع هل العماد، وهي لا ترفع ولا تنصب"[183].

ليس فعل أو حرف:

نَقَلَ الزجاجي عن الفراءِ وجميع الكوفيين أن ليس حرفٌ، استدلالاً بأنّها ليستْ على وزن شيءٍ من الأفعال لسكون ثانيها، وأنّه لم يأتِ منها فاعلٌ، ولا مفعولٌ ولا المستقبلُ[184].

وحديثُ الفراءِ عنها ينفي هذهِ النسبةَ. فقد نص صراحةً على أنّها فعلٌ لا يتصرفُ. وهذا كلامه " وربما اجترأتِ العرب على تغيير بعضِ اللغةِ إذا كان الفعلُ لا يناله قد قالُوا: لُستُم، يريدون: لَستُم، ثم يقولُون: ليس وليسوا سواء ؛ لأنّه فعلٌ لا يتصرفُ، ليس له يفعلُ "[185]. وهذا ما نقله غيره عنه[186].

رب اسم أو حرف:

نَقَلَ جماعةٌ من النحويين عن الفراءِ أن (رب) اسم، مثلُها مثلُ (كم)[187]. وقد بين الفراء مذهبه في (رب) بما يخالفُ ما نقلَ عنه، ونص صراحةً على أنّها أداةٌ لا اسم. قالَ مفسراً قوله تَعالى: { هيهاتَ هيهاتَ لِما تُوعدون }[188]: " فنصب هيهاتَ بمنزلةِ هذهِ الهاءِ الّتي في ربتَ ؛ لأنّها دخلَتْ على رب وعلى ثم، وكانَا أداتين، فلم يغيرهما عن أداتِهما فنُصبا"[189].

نعم وبئس فعلان أو اسمان:

نَسب نحويون كثيرون إلى الفراءِ القولَ إن نِعم وبِئْس اسمان بدليل دخول حرفِ الخفضِ عليهما، وندائِهما، وعدمِ تصرفِهما، وتجردِهما من الزمان[190].

وكلام الفراءِ في (معاني القرآن) يدحض ما نُسب إليه وينفيهِ، ويدل على أنّه يرى أن نِعم وبئس فعلان جامدان، لا يتصرفان. قالَ: ". . . ولو قيلَ: وساء مصيراً، وحسن مرتفقاً، لكان صواباً ؛ ويجوز: نِعمتِ المنزلُ دارك، وتؤنّثُ فعلَ المنزل لما كان وصفاً للدار، وكذلك تقولُ: نِعم الدار منزلُك، فتذكّر فعلَ الدار إذْ كانتْ وصفاً للمنزل. وقالَ ذو الرمةِ:

أو حرةٌ عيطَلٌ ثبجاء مجفِرةٌ دعائم الزور نِعمتْ زورقُ البلدِ

ويجوز أن تذكر الرجلين فتقولُ: بئسا رجلين، وبئْس رجلين، وللقومِ: نِعم قوماً، ونعموا قوماً، وكذلك الجمع من المؤنّثِ وإنّما وحدوا الفعلَ وقد جاء بعد الأسماءِ؛ لأن بِئْس ونِعم دلالةٌ على مدحٍ أو ذم"[191].

أفعلْ به أمر حقيقة أو لا:

نَقَلَ بعض النحاةِ عن الفراءِ أن (أفعلْ) في صيغةِ التعجبِ (أفعلْ به) صيغةُ أمرٍ حقيقةً، والهمزةَ همزةُ التعديةِ، والفاعلَ مضمر، والباء زائدةٌ في المفعول[192]. وهو منقولٌ أيضاً عن الكوفيين[193].

وفي الواقعِ أن نسبةَ ذلك إلى الفراءِ، بلْه الكوفيين، ليستْ بثابتةٍ، ولا صحيحةٍ. فالفراء، وفي أثناءِ حديثِه عن قولِه جل ثناؤُه: {أَسمِع بِهم وأَبصِر}[194] لم يقُلْ إن هذهِ الصيغةَ أمر حقيقةً ؛ لأنّه قارنَها بصيغةِ (ما أفعلَه)[195]. ويعزز ذلك ويعضده أن الفراء يرى، كجمهور النحاةِ، أن الباء في الصيغةِ زائدةٌ، وأن موضع المخفوضِ بها رفع على الفاعليةِ، لا نصب على المفعوليةِ، كما نُقلَ عنه[196]، ويشبه مخفوض الصيغةِ بمخفوضِ الباءِ بعد (كفَى). قالَ: "وكل ما في القرآن من قولِه:{وكفَى بربك}، {وكفَى بِا _ } و{كفَى بنفْسِك}[197]، فلو ألقيتَ الباء كان الحرفُ مرفوعاً ؛ كما قالَ الشاعر:

ويخْبرني عن غَائِبِ المرءِ هديه   كفَى الهدي عما غَيب المرء مخْبِرا

وإنّما يجوز دخولُ الباءِ في المرفوعِ إذا كان يمدح بِهِ صاحبه ؛ ألا تَرى أنّك تقولُ: كفَاك بِهِ، ونَهاك بِهِ، وأكرم بِهِ رجلاً "[198].

أصل إلا:

نُسب إلى الفراءِ أنّه يرى أن (إلا) مركّبةٌ لا بسيطةٌ، وأنّها مركّبةٌ من (إن) الّتي تنصِب الأسماء، وترفع الأخبار، ومن (لا) العاطفةِ، ثم حذفَتْ نون (إن) الثانيةُ، وأُدغِمتْ في (لا). وبناء على ذلك قالُوا: إن انتصب الاسم بعدها فناصبه (إن)، وإذا تبِع ما قبلَه فبأداةِ العطفِ (لا)[199].

ورجعتُ إلى كلامِ الفراءِ في (معاني القرآن) فوجدتُه قد قالَ بتركيبِ (إلا)، ولكن ليس على الوجهِ الّذي بسطَه النحاةُ، ونسبوه إليه. فـ (إلا) عنده مركّبةٌ من (إن)

الّتي للجحدِ، ومن (لا). قالَ: "ونَرى أن قولَ العربِ (إلا) إنّما جمعوا بين (إن) الّتي تكون جحداً، وضموا إليها (لا)، فصارا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجا من حد الجحدِ إذْ جمعتَا فصارا حرفاً واحداً "[200].

وفي هذا دِلالةٌ على أن ناصب المستثنى عند الفراءِ ليس (إن) الّتي ركّبتْ مع (لا)، لأن (إلا) عنده مركّبةٌ من (إن) الّتي للجحدِ ومن (لا) العاطفةِ، و (إن) لم يقُلْ أحد إنّها تنصب المستثنَى، ثم إن الفراء قد نص صراحةً على أن ناصب المستثنَى هو الخلافُ[201]، أو الاستثناء[202]. وبذلك يندفع ما نُسب للفراءِ، وتندفع ردود النحويين، واعتراضاتُهم الّتي صاغُوها؛ لإفسادِ ما نسبوه إليهِ.

أصل لكن:

ذَكر بعض النحويين أن الفراء كان يرى أن (لكن) مركّبةٌ من (لكن) ساكنةِ النون، و (أن) المفتوحةِ المشددةِ النون، فحذفَ الهمزةُ للتخفيفِ، ونون (لكن) لالتقاءِ الساكنين[203].

وعدتُ إلى (معاني القرآن) فألفيتُ الفراء يذهب إلى أن " أصلَها إن عبد ا ـ قائم، فزيدتْ على (إن) لام وكافٌ، فصارتَا جميعاً حرفاً واحداً "[204]. ونفيد من كلامِ الفراءِ أمرين ؛ أحدهما نفْي ما نسبه النحاةُ إليه، فهو، كما تَرى، لم يكن يرى أنّها مركّبةٌ على النحو الّذي نُقلَ عنه، والأمر الثاني نفْي لنقل من نَقلَ عن الكوفيين جميعاً أنّها مركّبةٌ من (إن) زيدتْ عليها (لا) والكافُ[205]، ولنقْل من نقلَ عنهم أيضاً أنّها مركّبةٌ من (لا) و (كأن)[206]، فقد سبقَ أن للفراءِ رأْياً مخالفاً لهذين النقْلين.

الخلاصة

وهكذا يبدو من خِلال ما مر من أدلةٍ، ومناقشاتٍ، ونصوصِ الفراءِ نفسِها، أن النحويين ؛ نقلةَ المذاهبِ، ومحرريها وقعوا في السهو، أوالغَلَطِ، لِبعدِهم في كثيرٍ من الأحيان عن مصادرِ الفراءِ. فما سبقَ صورةٌ، مشوهةٌ، مجملةٌ لِما نُسِب إلى الفراءِ، وهو

منه - كما ظهر - براء. وهي صورةٌ، حقيقيةٌ، مبنيةٌ على ثوابتَ، لا على افتراضاتٍ، بسببِ وجودِ كُتُبِ الفراءِ بين أيدينَا، ولا سيما معاني القرآن.

إن التناقض والأوهام في مذاهِبِ العالِمِ الواحِدِ صِفةٌ من صفاتِ الاضطرابِ في نُقول النحويين. ولعل بعد الشّقةِ بين العلماءِ، والاعتماد على الآراءِ المرويةِ من دون الوقوفِ على كُتُبِ المؤلفِ، وتعدد آراءِ العالِمِ الواحِدِ، أو رجوعه عن بعضِ أقوالِه، وعدم وصول مصنفاتِه كلها، واختلافَ التلاميذِ، وتعدد النساخِ ؛ لعل ذلك كله، أو بعضاً منه وراء هذا التدافُعِ، والخلْطِ، وعدمِ الدّقةِ في نقْل آراءِ الفراءِ، وعرض مذاهِبِه.

الهوامش

[1] عقد ابن جني في الخصائص بابا عنوانه: باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متاضدين. وذكر لذلك أوجهاً ؛ منها أن يكون أحدها مرسلا والآخر معللا، وأن يرد اللفظان عن العالم الواحد متاضدين على غير الوجه السابق، وأن يرد اللفظان عن العالم متاضدين غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر. الخصائص، حققه محمد علي النجار، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د ت)، 1/ 200-208.

[2] محمد حسين آل ياسين: في المدارس النحوية، مجلة المورد، عدد 4، مجلد 3، 1974 م، ص 72.

(3) مهدي المخزومي: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، عرض ونقد، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، تشرين أول، جزء 4، مجلد 47، 1972 م، ص 916.

(4) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ط 2، البابي الحلبي، القاهرة، 1958 م، ص 140.

(5) الفراء: معاني القرآن، ط 2، عالم الكتب، بيروت، 1980 م، 14/1.

(6) سورة الشعراء الآية: 210.

(7) الفراء: معاني القرآن 284/2-285.

(8) الفراء: معاني القرآن: 76/2. وانظر أيضا: 184/3.

(9) سورة الأنفال الآية: 72.

(10) الفراء: معاني القرآن 418/1-419. وانظر فيما رده من قراءات أيضا: 1/ 19، 24، 29، 125، 145، 223، 238، 241، 265، 314، 357، 360، 373، 414، 419، 459، 473، و 2/ 22، 75، 91، 119، 127، 130، 132، 139، 183، 210، 223، 252، 293، 302، 331، 351، 383، 389، 394، 438، 411، و 3/ 46، 74، 111، 259، 266.

(11) سورة يوسف الآية: 81.

(12) الفراء: معاني القرآن 53/2. وانظر 416/1، و 53/2، 264، 385، و 62/3، 97.

(13) سورة النور الآية: 57.

(14) الفراء: معاني القرآن 259/2. وانظر أيضا: 252/1-253، 473، و 55/3.

(15) الفراء: معاني القرآن: 1/ 41، 49، 75، 88، 112، 124، 143، 200، 260، 364، 375، 441، و 78/2، 95، 158، 161، 240، 243، 260، 275، 296، 301، 322-323، 351، 364، 367، 378، 382، 407، 411، و 14/3، 44، 143، 172، 225، 228، 231، 241، 244، 256، 269، 270، 281، 288.

(16) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق محمد أحمد قاسم، ط 1، القاهرة، 1396 هـ، ص 52 -53، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992 م، 24/2، والبغدادي: خزانة الأدب، دار صادر، بيروت (د ت)، 5/1.

(17) محمود حسني: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986 م، ص 90.

(18) الفراء: معاني القرآن 1/ 146، 266، 468، 470، و3/ 183، والمنقوص والممدود، تحقيق الراجكوتي، دار المعارف، 1967م، ص40.

(19) الفراء: معاني القرآن 5/1، و 128/3، والمنقوص والممدود ص 43، 45.

(20) الفراء: معاني القرآن 37/1-38، 62، 65، 115، 272، 280، 321، 344، 403، 406، 430، 440، 451، و 2/ 59، 88، 336، 343، 400، و 39/3، 43، 51، 64، 66، 67، 73، 138، 145، 152، 165، 288، 289.

(21) سورة يونس الآية: 58. وهي قراءة زيد بن ثابت.

(22) الفراء: معاني القرآن 469/1-470، وانظر 146/1.

[23] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ط 2، دار المعارف بمصر، 1972 م، ص 215.

[24] أبو حيان: النكت الحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 م، ص 51.

[25] الفراء: معاني القرآن 268/1.

[26] ابن هشام: أوضح المسالك، تحقيق محمد محيي الدين، بيروت، 1400 هـ، 341/1، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1980-1982 م، 396/1، والرضي: شرح الكافية، دار الكتب العلمية، 1399 هـ، 6/2، 50، 77، والبغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد، تحقيق نظيف محمد خواجة، فرانتس شتاينر بفيسبادن، 1980 م، 121/1، 122، والكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجة البطار، المجمع العلمي بدمشق (د ت)، ص 18-19.

[27] الفراء: معاني القرآن 268/1. وانظر: السيوطي: همع الهوامع 53/5.

[28] العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 م، مسألة 39، ص 271، وابن الشجري: الأمالي الشجرية، ط 1، حيدر آباد الدكن، الهند، 1349 هـ، ص126/2.

[29] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980 م، 365/2، وابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967 م، ص 77، وأبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، جـ 1، ط 1، مطبعة النسر الذهبي، 1984 م، و جـ 2، ط 1، مطبعة المدني القاهرة، 1987 م، 194/2، البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، الرياض، 6/ 335، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ط 11، مطبعة السعادة، مصر، 1963 م، ص 189، والسلسيلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد ا الحسيني، ط 1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986 م، 418/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د ت)، 67/2، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د ت)، 1/ 290.

[30] سورة الأنبياء الآية: 88.

[31] الفراء: معاني القرآن 210/2. وانظر: أبو زرعة: حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت،1979م، ص469

[32] سورة الجاثية الآية: 14.

[33] الفراء: معاني القرآن 46/3. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط 3، عالم الكتب، بيروت 1988 م، 144/4.

[34] الأنباري: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957م، ص 79-84، وأبو حيان: تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986 م، ص 694، وارتشاف الضرب 179/2، وابن عقيل: المساعد 387/1، وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، 1400 هـ، 159/1-160، والسيوطي: همع الهوامع 254/2، و 160/5.

(35) الفراء: معاني القرآن 128/1.

(36) الفراء: معاني القرآن 73/2، 424.

(37) أبو حيان: تذكرة النحاة ص 305.

(38) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين، دار الفكر، القاهرة (د ت) مسألة 86، ص 620، وابن مالك: التسهيل ص 238، والرضي: شرح الكافية 2/ 255، 256.

(39) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة 86، ص 620.

(40) الفراء: معاني القرآن 422/1-423، وانظر: البغدادي: خزانة الأدب 642/3.

(41) ابن السراج: الأصول في النحو 187/2.

(42) الفراء: معاني القرآن 134/2، و 27/3.

(43) سورة الأنعام الآية: 35.

(44) الفراء: معاني القرآن 331/1-332.

(45) البغدادي: خزانة الأدب 15/3-16.

(46) الفراء: معاني القرآن 322/1-323. وانظر: 260/1، و 414/2.

(47) الزجاجي: اشتقاق أسماء ا ، تحقيق عبد الحسين المبارك، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986 م، ص 379، وأمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1382 هـ، ص 137، وابن عقيل: المساعد 2 /657، والسلسيلي: شفاء العليل 876/2.

(48) أي المبرد.

(49) ابن السراج: الأصول في النحو 230/2.

(50) سورة البقرة الآية: 130.

(51) سورة القصص الآية: 58.

(52) سورة النساء الآية: 4.

(53) الفراء: معاني القرآن 79/1. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 263/1.

(54) سورة هود الآية: 71.

(55) أبو حيان: ارتشاف الضرب 666/2. وانظر: ابن عقيل: المساعد 478/2.

(56) الفراء: معاني القرآن 197/1. وانظر أيضا: 22/2.

(57) الفراء: معاني القرآن 197/1.

(58) وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 293/2، ومكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987 م، 370/1، والشيخ يس: حاشية الشيخ يس على صرح التصريح (بهامش شرح التصريح) 136/2.

(59) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة 60، ص 427.

(60) السيوطي: الهمع 295/4.

(61) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص 52-53.

(62) سورة الأنعام الآية: 137.

(63) الفراء: معاني القرآن 81/2.

(64) الفراء: معاني القرآن 357/1-358.

(65) البغدادي: خزانة الأدب 254/2، و 474/3.

(66) سورة الهمزة الآية: 1، 2.

(67) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 158/1، والشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 1/ 138.

(68) سورة المسد الآية: 4.

(69) الفراء: معاني القرآن 298/3.

(70) سورة غافر الآية: 48.

(71) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 36/4. وانظر 73/1.

(72) سورة آل عمران الآية: 154.

(73) الفراء: معاني القرآن 10/3. وانظر: 243/1، و 75/2.

(74) مكي: مشكل إعراب القرآن 637/2. وانظر في تسمية التوكيد نعتا: حمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واستعمالا واختلافا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1983 م، ص 86.

(75) ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 م، 342/2.

(76) الفراء: معاني القرآن 427/1-428.

(77) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 286/1، والسيوطي: الهمع 218/5.

(78) أبو حيان: ارتشاف الضرب 620/2، وابن عقيل: المساعد 428/2، والبغدادي: خزانة الأدب 366/2.

(79) سورة البقرة الآية: 217.

(80) الفراء: معاني القرآن 141/1. وانظر: أبو حيان: البحر المحيط 145/2.

(81) سورة الصافات الآية: 6.

(82) سورة العلق الآية: 15، 16.

(83) الفراء: معاني القرآن 382/2.

(84) لسلسيلي: شفاء العليل 630/2.

(85) سورة الحج الآية: 35.

(86) الفراء: معاني القرآن 226/2.

(87) ابن السراج: الأصول في النحو 15/2.

[88] ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد ا ، ط 3، دار الفكر، بيروت، 1972، ص 428، والمالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، ط 2، دار القلم، دمشق، 1985 م، ص 391، وابن عقيل: المساعد 251/2، والمرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط 2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983 م، ص 318.

[89] الفراء: معاني القرآن 317/1.

[90] الفراء: معاني القرآن 264/2.

[91] أبو بكر بن الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، ط 2، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1989 م، 110/1.

[92] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 34/2.

[93] الرضي: شرح الكافية 55/2، والبغدادي: خزانة الأدب 549/2.

[94] أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال، تحقيق عبد السلام هارون، ط 4، دار المعارف، القاهرة، 1980 م، ص 353.

[95] الفراء: معاني القرآن 245/1.

[96] البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق حمزة عبد ا النشرتي، ط 1، دار المريخ، الرياض، 1979 م، ص 361-362، والهروي: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1982، ص 102، والبغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وزميله، ط 1، دمشق، 1393 هـ، 549/5.

[97] مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن 334/1.

[98] الفراء: معاني القرآن 128/2.

[99] أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص 52، والعكبري: التبيين مسألة 22، ص 204-205، والاسفراييني: فاتحة الإعراب ص 132، والموصلي: شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة علي الشوملي، ط 1، مكتبة الخريجي، الرياض، 1985 م، 276/1.

[100] أبو حيان: ارتشاف الضرب 264/1.

[101] ابن جني: الخصائص 73/3.

[102] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982 م، 117/1 . وفسر ابن الحاجب: في نية الحركة، بأن الحركة مقدرة عليها تقديرها في عصا.

[103] الفراء: معاني القرآن 184/2.

[104] الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 87/1، والكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص 10-11.

[105] انظر مذهب الفراء في سنين وبابه: ثعلب: مجالس ثعلب ص 265 -266، وأبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، 1391 هـ، 309/1، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 145/2، وأبو حيان: البحر المحيط 369/3.

[106] السيرافي: شرح كتاب سيبويه، الجزء الأول تحقيق رمضان عبد التواب وآخرون، القاهرة، 1986 م، 234/1.
[107] السيرافي: شرح كتاب سيبويه 234/1.
[108] السيرافي: شرح كتاب سيبويه 235/1.
[109] الفراء: معاني القرآن 10/1.
[110] أبو حيان: ارتشاف الضرب 609/2.
[111] أبو حيان: ارتشاف الضرب 609/2.
[112] الفراء: معاني القرآن 184/2.
[113] الرضي: شرح الكافية 38/1.
[114] الفراء: معاني القرآن 189/3.
[115] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 41/5-42.
[116] الفراء: معاني القرآن 217/3-218. وانظر: أبو زرعة: حجة القراءات ص 637-638.
[117] أبو حيان: ارتشاف الضرب 494/1، والنكت الحسان ص 60.
[118] ابن هشام: مغني اللبيب ص 645، والمرادي: الجنى الداني ص 351، وابن عقيل: المساعد 122/1-123، والسيوطي: الهمع 237/1.
[119] سورة الأنفال الآية: 32.
[120] الفراء: معاني القرآن 409/1.
[121] سورة البقرة الآية: 229.
[122] الفراء: معاني القرآن 148/1. وانظر: 296/1، و 173/2، 238، والأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج 2، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط 1، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1987 م، 2 /769، وابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 511، والسيوطي: الهمع 12/5.
[123] أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 97/1، 165.
[124] ابن هشام: مغني اللبيب ص314، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 142/2-143.
[125] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 277/2.
[126] الفراء: معاني القرآن 9/2. وانظر: ابن منظور: لسان العرب، دار صادر (د ت)، جرم 94/12.
[127] السيوطي: الهمع 304/4-305.، وراجع: أبو حيان: ابن عقيل: المساعد 403/2، والبغدادي: خزانة الأدب 2/ 324.
[128] الفراء: معاني القرآن 74/2. وانظر 123/2.
[129] الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 598/1، وأبوحيان: النكت الحسان ص 105، والرضي: شرح الكافية 36/1 -37.
[130] الفراء: معاني القرآن 283/1-284.

(131) الفراء: معاني القرآن 167/1. وانظر: 111/3.

(132) ثعلب: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط 2، القاهرة (د ت) ص 124. وانظر: ص 196، والزجاجي: اشتقاق أسماء ا ص 41. ومعنى: يأبيانه إلا من كلامين: أي يقدرون عاملا آخر مناسبا بعد صيغة المبالغة.

(133) الفراء: معاني القرآن 228/3. وانظر: أبوجعفر النحاس: إعراب القرآن 129/5.

(134) الفراء: معاني القرآن 228/3.

(135) الرضي: شرح الكافية 202/2. وانظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص 695.

(136) ابن عقيل: المساعد 248/1، وابن هشام: شرح اللمحة البدرية 3/2، والسيوطي: الهمع 63/2، والأشباه والنظائر 14/1.

(137) الفراء: معاني القرآن 186/1.

(138) سورة يونس الآية: 2.

(139) الفراء: معاني القرآن 457/1. وانظر: 3/1، 50-51، 281، و 322/2، 328، 358.

(140) أبو حيان: ارتشاف الضرب 72/2، والأزهري: شرح التصريح 184/1، والسيوطي: الهمع 64/2.

(141) الفراء: معاني القرآن 50/1-51.

(142) الفراء: معاني القرآن 165/1.

(143) أبو حيان: ارتشاف الضرب 103/2، والمرادي: الجنى الداني ص324، والسلسيلي: شفاء العليل 330/1، والسيوطي: الهمع 13/2.

(144) الفراء: معاني القرآن 43/2. وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 103/2، والمرادي: الجنى الداني ص 324.

(145) أبو حيان: البحر المحيط 293/1، وارتشاف الضرب 104/2، والنكت الحسان ص 74، والأزهري: شرح التصريح 197/1.

(146) سورة البقرة الآية: 50.

(147) الفراء: معاني القرآن 111/3.

(148) الفراء: معاني القرآن 111/3.

(149) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مكتبة المتنبي، القاهرة (د ت)، ص 52.

(150) أبو حيان: ارتشاف الضرب 131/2.

(151) الفراء: معاني القرآن 410/1.

(152) ابن عقيل: المساعد 364/1، وابن هشام: أوضح المسالك 320/1، والسلسيلي: شفاء العليل 397/1، والسيوطي: الهمع 229/2.

(153) الفراء: معاني القرآن 338/2.

(154) الرضي: شرح الكافية 163/1. وقد نسب أبو البركات الأنباري هذا الرأي للكوفيين. انظر: الإنصاف مسألة 12 ص 82.

(155) الفراء: معاني القرآن 256/2.

(156) الفراء: معاني القرآن 376/1. وانظر: ابن عقيل: المساعد 413/1، وابن هشام: شرح شذور الذهب، دار الفكر، بيروت، (د ت)، 215، والسيوطي: الهمع 158/5، والأزهري: شرح التصريح 297/1.

(157) الفارقي: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م، ص107.

(158) سورة البقرة الآية: 90.

(159) سورة الكهف الآية: 6.

(160) الفراء: معاني القرآن 58/1-59.

(161) وانظر أيضاً: الفراء: معاني القرآن 178/1، 184، و 275/2-276، 280، و 27/3.

(162) ابن هشام: مغني اللبيب ص 757-758، وشرح شذور الذهب ص 35، والأزهري: شرح التصريح 43/1.

(163) ابن يعيش: شرح المفصل 82/2، والرضي: شرح الكافية 177/1.

(164) الفراء: معاني القرآن 422/1. وانظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف ص 616.

(165) سورة النحل الآية: 53.

(166) الفراء: معاني القرآن 104/2-105. وانظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص 230-231.

(167) العكبري: التبيين مسألة 31، ص 239، والسلسيلي: شفاء العليل 177/1، والأزهري: شرح التصريح 179/1.

(168) المالقي: رصف المباني ص 362-363، وابن يعيش: شرح المفصل 96/1، و 146/8.

(169) سورة الفتح الآية: 25.

(170) الفراء: معاني القرآن 404/1. وانظر 84/2-85.

(171) راجع: أبو حيان: ارتشاف الضرب 21/2، و 576/2، والمرادي: الجنى الداني ص 27، 602، وابن عقيل: المساعد 212/1، والرضي: شرح الكافية 104/1، والسلسيلي: شفاء العليل 277/1، والسيوطي: الهمع 43/2، والبغدادي: خزانة الأدب 222/1.

(172) راجع: المرادي: الجنى الداني ص 602، وابن عقيل: المساعد 212/1.

(173) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص 44، وأبو حيان: البحر المحيط 521/7، والمرادي: الجنى الداني ص 154.

(174) أبو حيان: البحر المحيط 56/2.

(175) الفراء: معاني القرآن 33/1-34. وانظر أيضا: 115/1، 221، 235، 236، 267، 292، 391، و 24/3، 64.

(176) أبو حيان: ارتشاف الضرب 407/2، 416، وابن يعيش: شرح المفصل 21/7.

(177) ابن الخشاب: المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1392 هـ، ص 207، وحمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص 126.

(178) الرضي: شرح الكافية 240/2.

(179) ابن يعيش: شرح المفصل 20/7، وأبو حيان: تذكرة النحاة ص 438.

(180) سورة البقرة الآية: 21.

(181) الفراء: معاني القرآن 132/1-133. وانظر: أبو بكر الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 373.

(182) أبو حيان: تذكرة النحاة ص 318.

(183) الفراء: معاني القرآن 52/1.

(184) الزجاجي: اللامات، تحقيق مازن المبارك، ط 2، دار الفكر، دمشق، 1975 م، ص 34.

(185) الفراء: معاني القرآن 62/3.

(186) راجع: أبو بكر الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 244، وأبو حيان: تذكرة النحاة ص 730 .

(187) ابن السراج: الأصول في النحو 418/1، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 455/2.

(188) سورة المؤمنون الآية: 36.

(189) الفراء: معاني القرآن 236/2.

(190) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي: 598/1، وابن كمال باشا: أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، 1980 م، ص 257، وابن الشجري: الأمالي الشجرية 147/2، وابن عقيل: المساعد 12/2، والزجاجي: اشتقاق أسماء ا ص 141.

(191) الفراء: معاني القرآن 268/1. وانظر: 56/1-75، و 99/2، 141-142، و 135/3، وثعلب: مجالس ثعلب ص 273.

(192) ابن هشام: أوضح المسالك 274/2، والرضي شرح الكافية 310/2، والأزهري: شرح التصريح 88/2.

(193) أبو حيان: النكت الحسان 138، والسيوطي: الأشباه والنظائر 155/4.

(194) سورة الكهف الآية: 26.

(195) الفراء: معاني القرآن 139/2.

(196) الرضي: شرح الكافية 311/2، وابن عقيل: المساعد 150/2، والمرادي: الجنى الداني ص47، والسلسيلي: شفاء العليل 600/2.

(197) سورة الإسراء الآية: 14.

(198) الفراء: معاني القرآن 119/2. وانظر أيضا: 139/2.

(199) الزجاجي: اللامات ص 38،، وابن عقيل: المساعد 557/1، وابن يعيش: شرح المفصل 76/2، والمرادي: الجنى الداني ص 517.

(200) الفراء: معاني القرآن 377/2.

(201) الفراء: معاني القرآن 15/2 و 273/3.

(202) الفراء: معاني القرآن 281/2-282.

[203] ابن هشام: مغني اللبيب ص 384، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 128/2.

[204] الفراء: معاني القرآن 465/1 وانظر 566/1.

[205] أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة 25 ص 209، والسهيلي: نتائج الفكر في النحو ص255.

[206] السيوطي: الهمع 150/2.